انتخاب القضاة : التصويت وإحصاء الأصوات

ستلزم انتخاب القضاة من قبل جمعية الدول الأطراف مشاركة مجموعتين من محصي أصوات المقترعين، وكذلك موظفي مؤتمرات. ويقدم شخص واحد من كل مجموعة فكرة عن الإجراء الخاص الذي يتبع في هذه الانتخابات. وخلافاً لما يجري به العمل بالنسبة لمسؤولين آخرين منتخبين، فإن الانتخابات الأربعة للقضاة التي أجريت منذ عام ٢٠٠٣ تمت بمقر الأمم المتحدة.

موظف مؤتمرات

السيد دانيل برايس

كم من مناسبة شاركتم في المساعدة على انتخابات المحكمة؟

مرتان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

هل يمكنكم أن تصفوا لنا دوركم في توزيع أوراق الاقتراع؟

أولاً أقوم بتشكيل فريق مؤلف من خمسة مساعدين لخدمة الاجتماعات إذ يحتاج مكتبي إلى توفير عدد من الموظفين يضاهي عدد محصي الأصوات الوطنيين. ثانياً، وباستخدام الرسم البياني لتوزيع المقاعد في قاعة المؤتمرات أقوم بتقسيم القاعة إلى أقسام تساوي عدد فرق محصي الأصوات/مساعدي خدمة الاجتماعات. وتحسب أوراق الاقتراع الواردة من أمانة الجمعية بدقة ويتلقى كل مساعد خدمة اجتماعات نفس عدد أوراق الاقتراع الذي يوافق قسمه وعندما يحين موعد البدء في عملية التصويت يقوم فريقي باتخاذ مواقعه كلّ حسب قسمه في قاعة المؤتمر. وعندما يعلن الرئيس «ان أوراق الاقتراع سيجري توزيعها الآن» اعطيهم إشارة البدء في التوزيع لأن في بعض الأحيان لا يمكنهم سماع الرئيس. أشاهد عملية التوزيع بعناية فائقة بدءاً من تلك النقطة وأظل على استعداد للاستجابة إلى أي حدث غير اعتيادي يطرأ، منتظراً بجانب المنصة ما يبلغني به كل موظف من الذين يقومون بتوزيع أوراق الاقتراع. فإن تمكنوا من تسليم جميع الأوراق التي لديهم، فما يبلغون بشيء، مع ذلك، إذا كانت دولة أو أكثر من الدول الأطراف غائبة، يتم إعادة أوراق الاقتراع الخاصة بها ويعطى اسم كل دولة طرف غائبة عن طريقي إلى أمين الجمعية. وهكذا تحتسب كل ورقة اقتراع. ثم ينضم إلينا محصي الأصوات الوطنيون أمام المنصة، وبعد أخذ التعليمات من الرئيس، نشرع في جمع أوراق الاقتراع. وأتابع أنا العملية بحرص من جديد باحثاً عن أي شيء من شأنه أن يتطلب تدخلي على الرغم من أن كل فرد من أفراد الملاك العامل تحت إمرتي يصاحبه محصي أصوات وطني. وما دام الرئيس لم يكن قد أعلن أن «التصويت حاليا قد أُغلق»، يمكن للدولة الطرف التي لم تحصل على ورقة اقتراع، بسبب غياب مندوبها أثناء عملية التوزيع في البداية، الطلب من المنصة، والتعريف بنفسه والحصول على ورقة اقتراع من الأمين.

بعد التجميع أقوم بضمان جلب صناديق الاقتراع إلى القاعة المعدة للفرز. وعند وصولها إلى «قاعة الفرز» المعزولة تُفتح صناديق الاقتراع أمام الرئيس ومحصي الأصوات، وتوضع أوراق الاقتراع على الطاولة ويخرج فريقي من القاعة لانتظار إعلان النتائج من قبل الرئيس.

وبعد فرز الأصوات، إذا كانت نتيجة التصويت غير حاسمة تتكرر العملية مرات عديدة، حسب الضرورة، إلى أن يتم انتخاب العدد المطلوب من القضاة.

كيف تنظر إلى الاقتراع المتعلق بانتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مقارنة بالاقتراع الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لملء الشواغر القضائية الثلاثة ؟

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ استغرقت مدة الاقتراع فترة أطول إذ إن الأمر كان يتعلق بانتخاب ستة قضاة.

هل هناك فرق بين دور موظفي المؤتمرات في العملية التي تخص جمعية الدول الأطراف بالمقارنة مع الانتخابات بالاقتراع السري في الجمعية العامة للأمم المتحدة؟

الدور هو نفسه أساساً. فلا يوجد مجال للخطأ في كلتا الحالتين إذ إن خطأ من جانبنا قد يبطل جولة من التصويت، ويستوجب تكرارها.

هل أنت مستعد لانتخابات أخرى؟

قطعاً، أنا مستعد.

تابع في الصفحة ٦

تشكيلة القضاة

أثناء الجلسة العامة الرابعة عشرة التي عقدها قضاة المحكمة الجنائية الدولية في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، بتّ القضاة في التعيينات الخاصة بالشعب التمهيدية والابتدائية والاستئنافية التابعة للمحكمة وفقاً للمادة ٤ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

وجاءت تشكيلة قضاة هذه الشعب على النحو التالي:

الشعبة التمهيدية*
السيد هانز - بيتر كاول (ألمانيا، القائمة باء، نائب الرئيس الثاني للمحكمة)
السيدة سيلفيا ستاينر (البرازيل، القائمة ألف)
السيدة إيكاترينا تريدافيلوفا (بلغاريا، القائمة ألف)
السيدة سانجي ماسينونو موناغانغ (بوتسوانا، القائمة باء)
السيد كونو تيرفوسر (إيطاليا، القائمة ألف)

الشعبة الابتدائية
السيدة فاتوماتا دمبيلي ديارا (مالي، القائمة ألف، نائبة الرئيسة الأولى للمحكمة)
السيدة إليزابيت أديو بينيتو (كوستاريكا، القائمة ألف)
السيد رينيه بلاتمان ‡ (بوليفيا، القائمة باء)
السيد أدريان فولفورد (المملكة المتحدة، القائمة ألف)
السيد برونو كوتي (فرنسا، القائمة ألف)
السيدة جويس ألووش (كينيا، القائمة ألف)
السيدة كريستين فان دين وينغارت (بلجيكا، القائمة ألف)

الشعبة الاستئنافية
السيدة سانغ - هيون سونغ (جمهورية كوريا، القائمة ألف، رئيس المحكمة)
السيدة أكوا كوينيهيا (غانا، القائمة باء)
السيد إركي كورولا (فنلندا، القائمة باء)
السيدة أنيتا أوساكا (لاتفيا، القائمة باء)
السيد دانييل دافيد نتاندا نسيريكو (أوغندا، القائمة ألف)

* القاضية فوميكو سايغا عيّنت لتكون جزءاً من الشعبة التمهيدية.

‡ تجدر الإشارة إلى أن السيد رينيه بلاتمان (بوليفيا) الذي اختير بواسطة القرعة للعمل مدة قوامها ست سنوات، إثر انتخابه في شباط/فبراير ٢٠٠٣، سيبقى في منصبه وذلك لإنهاء محاكمة لوبانغا دييلو أمام الدائرة الابتدائية الأولى، وفقاً للمادة ٣٦ (١٠) من نظام روما الأساسي.

محصي الأصوات الوطني
السيدة إيفا ركوف

السكرتيرة الثالثة للبعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

ما هي البعض من مهامك العادية التي تقومين بها كمندوبة؟

بصفتي خبيرة بحقوق الإنسان في بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك أتناول جميع مسائل حقوق الإنسان وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي وما إلى ذلك. وأغطي دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولكن هناك بعض البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أعنى بها أيضاً. علاوة على ذلك اضطلع بواجبات الموظفة المعنية بالانتخابات.

ماذا كانت توقعاتك المقرونة بدور المحصية الوطنية؟

كانت هذه هي أول تجربة لي في العملية الانتخابية بصفتي محصية. وفي عام ٢٠٠٧ كنت قد شاركت بصفتي مندوبة في الانتخابات السابقة المتعلقة بقضاة المحكمة؛ في ذلك الوقت قلت في نفسي أنه ربما يكون من المهم الاشتراك في مثل هذه الانتخابات بصفتي محصية للأصوات. ولذلك لم أتردد في التطوع للقيام بهذه المهمة في أول فرصة مكنة أتيحت لي. وكنت أتوقع أن أتعلم الكثير من العملية الانتخابية لانتخاب قضاة مثل هذه المؤسسة القضائية المهمة. وفي عام ٢٠٠٦، نظّمت مؤتمراً عنوانه المحكمة الجنائية الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين في سلوفاكيا بمعية القاضي آركي كورولا، وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووزارة الشؤون الخارجية السلوفاكية وكليات حقوق نمساوية وتشيكية وسلوفاكية. وتطيب لي المشاركة في أي حدث يمكنني أن أتعلّم منه ما يتعلق بالمحكمة بما في ذلك الانتخابات.

ما هي الاختلافات التي ترينها مقارنة بالانتخابات الأخرى التي جرت بمقر الأمم المتحدة؟

حين تقارن هذه الانتخابات بانتخابات أخرى أُجريت بالأمم المتحدة أرى أن انتخابات قضاة المحكمة بالغة الأهمية. والسبب في ذلك هو أن المحكمة إنما أُنشئت لتساعد على وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لمقترفي أخطر الجرائم الدولية التي هي محددة في نظام روما الأساسي مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لذلك، أرى أن من مصلحة كافة الدول تقديم أكثر المترشحين كفاءة حتى يستفيد المجتمع الدولي من عملية انتخاب أفضل القضاة. ثم إن شخصية ومؤهلات وأخلاقيات وحياد ونزاهة المترشحين تلعب دور أكبر في هذا السياق.

كيف ترين العملية الخاصة بجمعية الدول الأطراف مقارنة بالانتخابات المماثلة عن طريق الاقتراع السري في الجمعية العامة من حيث التوقيت الذي تستغرقه عملية الإدلاء بالأصوات وفرزها؟

إن العملية الشاملة لانتخاب قضاة المحكمة تبدأ رسمياً في موعد يسبق العملية الانتخابية بستة وعشرين أسبوعاً ابتداءً من فترة الترشيح وعلى هذا النحو فإن الانتخابات تستغرق وقتاً أطول من أي انتخابات أخرى. وإجراءات الترشيح وكذلك الانتخابات تتسم بالتعقيد بالنظر إلى ضرورة التقيد في وقت واحد بمعايير المنطقة الجغرافية ونوع الجنس بالإضافة إلى المعايير المتصلة بالقائمة ألف أو القائمة باء ذات الصلة بتخصص المترشحين. ويجب أن تتم العملية وفقاً للأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي، بما في ذلك التمديد الممكن في فترة الترشيح لمدة ستة أسابيع إضافية حينما لا يتم الوفاء بالاشتراطات الدنيا. وأنا شخصياً لا أعتقد أن عملية الاقتراع وإحصاء الأصوات تستغرقان وقتاً طويلاً. وفي الحالات التي لا يحصل فيها المترشحون على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات تجري جولات إضافية من الاقتراع. بيد أن المندوبين وكذلك محصيي الأصوات واعون بهذه الحقيقة.

ما هو الدور الذي يؤديه المحصي الوطني؟

المحصون الوطنيون هم مندوبون من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة تعيّنهم الجمعية بناء على توصية من المجموعات الإقليمية عن طريق المكتب. وهم ليسوا رعايا الدول التي يكون لها مرشحون. ولكل من المجموعات الإقليمية الخمس الحق في تسمية محص للأصوات وهم يتمتعون بالمساواة فيما بينهم. وتقترن صفة المحصي الوطني بمسؤولية عن جمع أوراق الاقتراع السرية ثم فرزها بمعية محصيي الأصوات التابعين للأمانة فرزاً صحيحاً وعند اللزوم تتخذ قرارات فيما يتعلق بصحة ورقة الاقتراع في الحالات التي يكتنفها بعض الغموض. ووظيفة محصي الأصوات ربما لا تقدر حق قدرها في بعض الجهات وهي مع ذلك تشكل وظيفة بالغة الأهمية وتقترن بمسؤولية عالية. ويجدر بالتذكير أن رئيس الجمعية الذي يترأس عملية الاقتراع والفرز والذي يرافق محصيي الأصوات أثناء الفترة كلها عادة ما يكون مسؤولاً عن العملية الانتخابية.

بالنظر إلى ارتفاع عدد المترشحين لمناصب القضاة الستة ما هو الوقت الذي كنت تتوقعين أن تستغرقه عملية التصويت والفرز؟

كنت أتوقع أن تستغرق عملية انتخاب القضاة وأعضاء لجنة الميزانية والمالية أسبوعاً كاملاً. وأخيراً لم تكن العملية بتلك الصعوبة حيث أجريت تسع جولات لانتخاب القضاة وهي انتخابات استغرقت يوماً ونصف اليوم. من ناحية أخرى فإن ضرورة إجراء تصويت لانتخاب عضوين من أعضاء لجنة الميزانية والمالية من المجموعة الآسيوية كان بمثابة المفاجأة بالنسبة إلي.

هل ترين أن الوقت الذي كُرّس لفرز الأصوات طويل في حد ذاته؟

لم يكن طويلاً على الإطلاق فقد كان كافياً بدون شك بل كان لنا من الوقت لحساب الأصوات مرتين وذلك توخياً لدقة النتائج.

هل هناك أي لحظة بعينها ربما ترغبين في الحديث عنها؟

أنا لن أنسى أبداً اللحظات الوجدانية التي أعقبت الإعلان عن نتائج الانتخابات. فحين نمر على قاض انتخب حديثاً لدولة معروف عنها التعبير المفتوح عن مشاعرها قبلنا كافة أعضاء ذلك الوفد؟ وفرحتهم تلك ومشاعرهم وتعبيراتهم عن العرفان تجاه الدول الأطراف الداعمة كانت مثيرة للمشاعر بحق.

بالنظر إلى أن هناك انتخابات جديدة ستجري في الأشهر المقبلة لملء شاغر فإن عينت من جديد فهل لك أية اقتراحات تتقدمين بها بخصوص عملية الفرز؟

من وجهة نظري أرى أن الانتخابات جرت بطريقة سليمة كلية. فالعملية الانتخابية بأسرها والوقت المخصص للفرز والإعلان عن النتائج تم بطريقة مهنية متميزة ويرجع الفضل في ذلك بصورة خاصة إلى رئيس الجمعية وموظفي الأمانة. وفي هذه الظروف كان من دواعي سروري العظيم أن أكون من بين محصي الأصوات. فأنا اكتسبت تجارب جديدة وأتعرف على العديد من الأشخاص المهمين. يمكن لكم أن تتصوروا أنني تمتعت بهذه الأوقات وأنا أتطلع للتجربة المقبلة.

من اليسار: الصف الثاني: المحصون الوطنيون السيد ناصر أحمد فايق (أفغانستان)، السيد بيلار سيرانو (إسبانيا)، السيدة إيفا سوركوفا (سلوفاكيا) والسيد جاستين كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، بصدد الإعداد لمواكبة الاجتماع الذي يقوم بخدمة المساعدين على جمع الأصوات.

محصي أصوات تابع للأمانة الآنسة غابريلا فبلوبوفيتش

أمانة جمعية الدول الأطراف

كم من المرات قمت بمهام محصية للأصوات تابعة للأمانة؟

مرتان. في الدورة السادسة للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وفي الاستئناف الأول للدورة السابعة والذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

هل تستطيعين أن تبيّني أي اختلافات بين الانتخابات التي شاركت فيها؟

كان هنالك اختلافان رئيسيان. تطلبت انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مزيدا من الوقت اذ كان لا بد من انتخاب ستة قضاة بالمقابل لثلاثة في عام ٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك، وفي كانون الثاني/يناير كانت للجمعية جولة من الاقتراع أيضا لانتخاب عضوين من آسيا في لجنة الميزانية والمالية.

ماذا كان دورك كمحصية أصوات تابعة للأمانة في عملية الاقتراع؟

دوري في عملية الاقتراع يتمثل في مساعدة محصيّي الأصوات الوطنيين خلال مرحلة الفرز. حيث يتم تنظيم أوراق الاقتراع وفق مجموعات من ٢١ (مع وجود مجموعة واحدة من ٢٤)، كل واحدة منها «يتم عدّها مرتين» (أي تعد بشكل منفصل من قبل اثنين من محصيّي الأصوات). ثم تقسم أوراق الاقتراع إلى خمس مجموعات. فتقدم مجموعة واحدة لكل من الفرق الخمس لمحصيي الأصوات الوطنيين والتابعين إلى الأمانة. ثم تنزوي الفرق في أركان مختلفة من القاعة لعد أوراق الاقتراع الخاصة بها. ويتم ذلك على مرحلتين: أولا، يتم فحص كل ورقة اقتراع من قبل محصي الأصوات الوطنيين و التابعين إلى الأمانة، للتأكد من صحتها من حيث المتطلبات الدنيا للتصويت. ثم يقوم محصو الأصوات بحساب الأصوات لكل مرشح. ويقوم محصي الأصوات الوطني بالمناداة بالاسم بصوت عال ويضع محصي الأصوات التابع للأمانة علامة مقابلة على ورقة الفرز.

بمجرد الانتهاء من عملية الفرز يكون تقرير محصي الأصوات قد ملئ، فيبيّن عدد أوراق الاقتراع التي تم حسابها، وعدد أوراق الاقتراع اللاغية، وعدد أوراق الاقتراع الصحيحة، وعدد الممتنعين عن التصويت، وعدد الدول الأطراف المشاركة في التصويت، ونتائج التصويت لكل مرشح. ويقوم كل محصي أصوات وطني بتوقيع التقرير الخاص به بشأن نتائج الفرز، ويعمد برفقة محصي الأصوات التابع إلى الأمانة إلى تبليغ رئيس الجمعية بنتائج الفرز.

إضافة إلى فرز الأصوات، كنت مسؤولة أيضاً عن ترصّد توقيت عملية الاقتراع و فرز الأصوات.

هل يمكنكِ أن تبيني لنا مدى ما استغرقه الاقتراع والفرز من وقت خلال الجولات التسع التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؟

	١٩ كانون الثاني/يناير- بعد الظهر		٢٠ كانون الثاني/يناير - صباحاً				٢٠ كانون الثاني/يناير - بعد الظهر		
	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثالثة	الجولة الرابعة	الجولة الخامسة	الجولة السادسة	الجولة السابعة	الجولة الثامنة	الجولة التاسعة
الاقتراع	١٥	١٠	٥	٥	٥	١٠	١٠	٥	٥
عد	٦٠	٤٠	٤٠	٦٠	٥٠	٢٠	١٠	١٠	١٠

(دقائق)

ما هو الوقت الذي يكرسه، في المعدل، فريق فرز الأصوات الخاص بكِ ليقدم النتائج الجزئية إلى رئيس الجمعية؟

حوالي ٣٠-٤٥ دقيقة لفرز الأصوات خلال الجولات الأولى و٥-١٠ دقائق للجولات القليلة الأخيرة.

ماذا يحصل بعد أن يتلقى الرئيس النتائج الجزئية من فرق حساب الأصوات الخمس؟

يستعرض الرئيس أوراق الاقتراع اللاغية ويتثبت من النتائج الجزئية يدوياً للحصول على إجمالي النتائج. حالما يتم ذلك، يتلو النتائج على الفرق الخمس. ثم يعدّ التقرير الرسمي عن نتيجة ذلك الاقتراع في شكل إلكتروني، وتوقع عليه فرق محصي الأصوات الوطنيين الخمس والرئيس. ويتعين أن تقوم الأمانة بعد ذلك بتعديل ملاحظات الرئيس حول نتائج تلك الجولة. إذا كان القصد هو إجراء جولة أخرى من التصويت على الفور، فيلزم على الأمانة إعداد وطباعة أوراق اقتراع جديدة، فضلاً عن مجموعة ثانية من الملاحظات لجولة الاقتراع التالية. ويتطلب هذا التبيان الواضح لأي تغييرات تطرأ على مقتضيات التصويت الدنيا للقائمتين ألف وباء، بحسب المناطق الجغرافية ونوع الجنس. علاوة على ذلك، هناك أيضاً حاجة إلى بعض الدقائق لإعداد مجموعة من أوراق الاقتراع المطبوعة حديثا لتوزيعها على مختلف مساعدي خدمات الاجتماعات.

هل يمكنكِ أن تبيني لنا كيف يؤثر انسحاب مرشح على عملية الاقتراع و فرز الأصوات؟

من وجهة نظر الأمانة يترتب على ذلك الانسحاب أثران. فبعد كل جولة من الفرز، يتم إعداد أوراق اقتراع جديدة تطبع على ورق بلون مختلف كي تبدأ الجولة التالية فور إعلان النتائج. ثم إن انسحاب مرشح، خاصة عندما يحدث قبل دقائق فقط من بداية الجولة التالية من التصويت، يعني أن الأمانة بحاجة إلى تعديل واستنساخ أوراق الاقتراع مجدداً، و الذي يجب أن يتم بشكل سريع لتفادي تأخير العملية. وفي بعض الحالات، يكون من الأسرع شطب أسماء بعض المرشحين على الورقة المطبوعة. كما حدث خلال الجولة الرابعة عندما انسحب ثلاثة مرشحين و قد تم توزيع أوراق جديدة للاقتراع على موظفي خدمة الاجتماعات الخمسة.

من ناحية أخرى، فان انسحاب مرشح يعني أن الفرز سيأخذ وقتا أقل. مع ذلك، فان هذا لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة سرعة انتخاب المرشحين المتبقين لأن الأصوات قد تبقى مع ذلك مقسمة بين مختلف المرشحين مما يعيق شرط أغلبية الثلثين من أن يتحقق.

ماذا يحدث لأوراق الاقتراع بعد الانتخابات؟

توضع أوراق الاقتراع في مظاريف مغلقة، و تعاد إلى لاهاي و يتم حفظها في خزنة لدى أمانة الجمعية.

ما مدى الوقت المسبق الذي تبدأ الأمانة عنده الأعمال التحضيرية لانتخاب من الانتخابات؟

تقريبا قبل سنة واحدة عن طريق إعداد المعلومات الأساسية للمكتب ثم إرسال مذكرة شفوية إلى السفارات في لاهاي وبروكسل وكذلك إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة و فيها تبلغ الدول عن فتح باب الترشيح للانتخابات و متطلبات الاقتراع الدنيا التي تنطبق على تلك الانتخابات. ان معلومات الترشيحات ذات كم هائل: ما يقارب ٢٠٢ صفحة للغة و التي يجب تحريرها و ترجمتها و طباعتها، و نشرها على موقع الانترنت و إرسالها إلى الدول. كما تنظم الأمانة انتخابات وهمية قبل بضعة أيام من انعقاد جلستها لتبصير أعضاء الوفود و محصي الأصوات الوطنيين بعملية التصويت.

من اليسار: المحصية الوطنية لمجموعة دول أوروبا الشرقية، السيدة إيفا سوركوفا، وهي تراقب السيد ستيفان باريغا (ليختنشتاين) يجدلي ببطاقة الاقتراع.

هناك بعض الانتقادات الناتجة عن المقارنات بين الوقت اللازم لبدء المحاكمات، وإنهائها في محاكم أخرى والقضايا المعروضة على المحكمة. كيف يمكن للمحكمة الرد على تلك الآراء؟

ما زلنا في الأيام الأولى، والمقارنات سابقة لأوانها. وهناك التزام واسع النطاق بالفعالية. وتكرس شعبة الاستئناف التي أعمل فيها، على سبيل المثال، جهودها لإعطاء الأولوية إلى الطعون التمهيدية التي يتوقف عليها استمرار إجراءات المحاكمة أو الإجراءات التمهيدية. وإننا نتوجه أيضا إلى البت في الطعون في الوقت المناسب.

وكما تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هي مختلفة تماماً عن سابقاتها من جوانب مهمة. فالمحكمة تتمتع بولاية قضائية ذات نفاذ مستقبلي وليس لها ولاية ذات أثر رجعي. وهذا يعني أنه عند بداية العمليات، كانت تعالج المحكمة أخر الأوضاع الراهنة. فالجرائم المزعومة التي جرى ارتكابها مؤخراً — كل الجرائم المرتكبة بعد ١تموز/يوليو ٢٠٠٢ — كانت في حاجة إلى التحقيق فيها وجرت مباشرة تحقيقات المدعي العام خلال النزاعات. في حين أنه في المحاكم الأخرى، باستثناء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، كانت تجرى إجراءات التحقيق ضمن بيئات أكثر استقراراً ما بعد الصراع.

وبوصفها أول محكمة جنائية دولية دائمة في العالم، فإن المحكمة الجنائية الدولية تواجه تحديات فريدة من نوعها. فنحن لا نركز على نزاع أو منطقة وحيدة، بل علينا معالجة عدة قضايا في آن واحد. ويخلق تنوع الحالات المعروضة أمام المحكمة تنوعاً في التحديات في عدة مجالات، بما في ذلك استعمال اللغات في قاعة المحكمة والتدابير اللوجستيكية لحماية الشهود ونقلهم. وعلى خلاف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا و المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الخاصة لسيراليون، ينص نظام روما الأساسي أيضا على مشاركة الضحية في الإجراءات. وقد خلق هذا الابتكار تحديات ذات طبيعة قانونية ولوجيستيكية ينبغي للمحكمة أن تعالجها خلال إجراءاتها القضائية الأولى.

هل تفكر المحكمة في وضع وسائل من أجل تسريع الإجراءات القضائية وهل هناك آلية لتقييمها الدوري؟

لم ننته بعد من دورتنا القضائية الأولى، ولكن المحكمة قد قامت بوضع تعديلات بغية تبسيط وترشيد الإجراءات. فعلى سبيل المثال، قام قلم المحكمة استجابة لقرار الغرف بالتيسير على الضحايا المشاركين في المحاكمات بأن يكون لديهم تمثيل جماعي بدل التمثيل الفردي. وهناك مناقشات مستمرة بشأن كفاءة الجهاز القضائي وهناك التزام قوي بأهم أهداف الخطة الإستراتيجية ألا وهو إجراء محاكمات عادلة وسريعة. ويمكن لي أن أؤكد لكم بأن القضاة ملتزمون بإجراء محاكمات سريعة، أولا وقبل كل شيء، لأن هذا حق من الحقوق الأساسية للمتهم. غير أنه في بعض الحالات تتعارض السرعة مع العدالة. ومن ثم فإن الواجب المقدس للقضاة يحتم عليهم تفضيل هذه الأخيرة.

ما هو وضع نموذج قدرة المحكمة، والذي بدأت المحكمة في تطويره لمساعدتها في التخطيط لإجراءاتها القضائية؟

من اليسار: السيدة ماغدا ماريشوفا و صاحب السعادة السيد بتر ماريش سفير جمهورية التشيك لدى هولندا، الرئيس سلنغ هيون سونغ و صاحب السعادة السيد جورغ لوموناكو نائب رئيس الجمعية في احتفالية الترحيب

تستعمل المحكمة هذا النموذج في تخطيطها غير أنه يحتاج إلى أن يجرى تعديله في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال إجراء المحاكمات. وكما أشرت سابقا، فالمحكمة لم تنه دورتها القضائية الكاملة بعد. وحالما يجري إنهاء بعض المحاكمات، ستغذي بيانات أكثر دقة النموذج مما يجعله أداة تخطيط أكثر فائدة بكثير.

في نهاية أيلول/سبتمبر، هل جرى استدعاء ١٦ قاضياً إلى مقر المحكمة؟

نعم، وفي الواقع، هناك الآن ١٧ قاضياً بينهم القاضي بلاطمان والذي سيبقى لمدة محاكمة لوبانغا رغم أن مدة ولايته كانت ستنتهي في وقت سابق هذا العام. ونحن ننتظر بشغف قدوم اثنين من الزملاء الجدد بعد الإنتخابات المقبلة.

كيف يتفاعل القضاة فيما بينهم؟

إن القضاة يعملون بنشاط متميز لإنجاز المهمة التي أوكلت إليهم. وبالطبع، عند توليهم مهام ولايتهم، كل قاض يتفاعل مع زملاءه أول الأمر على أساس مهني، غير أنه حتى خلال هذه المرحلة، فإنهم يتشاركون في تكريس جهودهم بتفان للمحكمة ومهمتها. ومع مرور الوقت يطور القضاة علاقاتهم المهنية والوشائج الشخصية بشكل كبير. وأعتقد أنه يمكنني التحدث باسم كل القضاة عندما أقول أن العمل مع زملاء من خلفيات وطنية وقانونية مختلفة هو أمر محفز بشكل متبادل وشيء رائع ببساطة. وبصرف النظر عن الثلاث الجلسات العامة كل سنة، يعقد القضاة اجتماعات غير رسمية لتبادل وجهات النظر. وينتمي كل عضو من أعضاء هيئة الرئاسة إلى واحدة من الشعب الثلاث ويساعد هذا في تيسير التواصل بين الشُعب والإجتماعات بين القضاة.

هل تعقد المؤتمرات عبر الفيديو والتلفون للإتصال مع القضاة الذين قد لا يوجدون في لاهاي؟

إن المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي هي محكمة جنائية وفي بعض الأحيان يجب اتخاذ قرارات قضائية مهمة في غضون ساعات. وعموماً، دائماً ما يبقى قضاة المحكمة رهن إشارتها للإتصال بهم، حتى عندما يكونون في إجازة بغية الاستجابة بسرعة للتطورات غير المتوقعة والعاجلة. وتعد وسائل تكنولوجيا الإعلام أدوات مفيدة في هذا الصدد. ويمكنني أن أؤكد طبعاً أن هذا هو الحال فيما يخص شعبة الاستئناف. ويعتبر رئيس المحكمة عضواً بحكم المنصب في شعبة الاستئناف ومن خلال أداء واجبات العلاقات الخارجية بوصفي رئيساً للمحكمة، يتعين علي أن أسافر كثيراً. وخلال الرئاسات الماضية والحالية، جرى عقد عدة مؤتمرات عبر الهاتف من أجل ضمان أنه حتى عند غياب الرئيس أو الزملاء الأخرين، يمكن استمرار مداولات الاستئناف ضمن المسار الصحيح.

هل توجد منتديات حيث يمكن للقضاة تبادل وجهات النظر مع القضاة السابقين أو زملاء من محاكم أخرى؟

هناك اجتماعات دورية للنادي القضائي للاهاي الذي يسمح لقضاة المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة العليا الهولندية بتبادل وجهات النظر وتبادل الخبرات. ويتم عقد هذا المنتدى بالتناوب بين المحاكم. وهناك أيضاً عدة فرص للاجتماع بشكل غير رسمي بلاهاي من خلال المحاضرات وتوقيع الكتب ومناسبات أخرى حيث يمكن كذلك تبادل الأفكار.

انتخاب القضاة

قمتم مؤخرا بالطلب من المكتب بالإسراع إلى عقد انتخابات بهدف ملء الشواغر القضائية ومن أجل تخفيف عبء العمل عن هيئة المحكمة الحالية. ومنذ ٢٠٠٧، حدثت خمس شواغر قضائية كان أحدها نتيجة لوفاة أحد القضاة. هل لدى المحكمة أي اقتراح تنظر فية الجمعية العامة بهدف تقليل إمكانية حدوث مثل هذه الشواغر، وعند الضرورة، الاسراع بملء هذه الشواغر؟

في نهاية المطاف، بطبيعة الحال، هذا أمر متروك للجمعية أن تقرر في شأنه وحدها. وإنه من المهم أن يوجد قضاة رهن تصرف المحكمة يعملون فوراً بعد تأديتهم لليمين. ولكن أولئك الذين انتخبوا هم من المهنيين ذوي الكفاءات العالية والذين لديهم بشكل مفهوم عدة التزامات وقت انتخابهم. والسبيل الوحيد لمواجهة هذا التحدي يمكن أن يكون ببساطة المضي قدما في الانتخابات. وهذا الأمر سيفسح وقتا أكثر للقضاة المنتخبين لإنهاء كل التزاماتهم المهنية المعلقة قبل تأدية اليمين وسيجعل من المرجح بشكل كبير أنهم سيتولون مهامهم

في المحكمة الجنائية الدولية فوراً.

وهناك فكرة أخرى ممكنة يمكن أن ترغب الدول في النظر فيها وهي وضع قائمة بأسماء القضاة المنتخبين غير أولئك القضاة المطلوبين لبداية مهامهم فوراً. وإذا ما كان ذلك ممكناً فهذا يعني أنه كلما طرأت شواغر غير متوقعة، اقترحت عروض عمل على القضاة المندرجين في أعلى القائمة دون حاجة إلى عقد انتخابات جديدة. وهذا من شأنه أن يوفرعلى الدول التكاليف الكبيرة لعقد انتخابات غير مقررة. وسيساعد هذا أيضاً المحكمة على تخفيض عدم الكفاءات الذي ينشأ عندما تكون هناك شواغر ممتدة لوقت طويل.

إذا أخذنا في الإعتبار أن نظام روما الأساسي ينص على تولي القضاة لمنصبهم لمدة تسع سنوات، فهل هناك نطاق محدد ممكن للسن كما هو الشأن بالنسبة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وبعض الأنظمة الوطنية؟

بغض النظر عن السن، فإنه من الأهمية بمكان أن يكون القضاة لائقين للقيام بعمل يتميز بعبء عمل جسيم.

ينص نظام روما الأساسي، بقدر ما يتعلق الأمر بخلفياتهم، على تعيين فئتين من القضاة: القائمة أ والقائمة ب. كيف ساهمت كل فئة من القضاة داخل المحكمة خلال الست سنوات الماضية؟

إنه من الضروري أن تتوفر المحكمة على قضاة لهم دراية بالقانون الإجرائي والقانون الموضوعي. وبشكل مماثل، نحتاج إلى زملاء لهم خبرة بالقانون الدولي العام وهم على مستوى عالي في تطوير فقه القضاء حيث تضيف وجهات نظرهم تبصرا يثري بشكل أكبر قراراتنا.

الادارة

إن الفقرة٣ (أ) من المادة٣٨ لنظام روما الأساسي تعهد للرئيس بمسؤولية الإدارة السليمة للمحكمة، باستثناء مكتب المدعي العام، في حين تدعو الفقرة ٤ إلى التنسيق مع المدعي العام بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويشير أخر تقرير للجنة الميزانية والمالية إلى بعض المخاطر الناجمة عن الهيكل الإداري للمحكمة. هل يمكن لكم أن تحدثونا عن مجلس تنسيق المحكمة ومدى فعاليته في معالجة هذه المسائل؟

يتألف مجلس التنسيق، من الرئيس والمدعي العام وكاتب المحكمة، ويجتمع مرة في الشهر في دورات تحضرها الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك مثل التوظيف والميزانية والخطة الإستراتيجية. ويحضر الإجتماع عدة أعضاء موظفين لمعالجة قضايا ضمن خبراتهم هي قيد المناقشة الحالية. ويعد مجلس التنسيق هيئة مفيدة من أجل تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات في العديد من المجالات. وبالطبع، يمكن أن تختلف الأجهزة بشأن قضايا محددة. وهذا أمر متأصل ضمن الهيكل الإداري للمحكمة وهو نتيجة حتمية لاستقلال السلطة القضائية وسلطة المدعي العام. وقد حدد مجلس التنسيق هذا الخطر سنة ٢٠٠٦ كشيء ينبغي الوعي به والتصدي له. وفي البداية أشار البعض إلى أن مكتب المدعي العام يجب أن تكون له إدارة منفصلة تماماً وبالتحديد لتجنب النزاعات. ومع ذلك، وتوخيا للفعالية، أعتبر أن مكتب المدعي العام ينبغي أن يعتمد على الخدمات المشتركة لقلم المحكمة. ويستلزم هذا تنسيقاً وثيقاً وتواصلاً منفتحاً وصريحاً. فالأدوار والمهمات ليست واضحة دائماً غير أن الأجهزة المختلفة تعمل معاً بشكل جيد في الممارسة العملية. وإن دورنا كمجلس للتنسيق هو ضمان وضع الإطار وفهمه من طرف الموظفين من أجل القيام بعملهم. وقد طلبت لجنة الميزانية والمالية من الرئاسة صياغة تقرير حول الجهود المبذولة لتحقيق الوضوح بشأن مسؤوليات الأجهزة والتفاهم المشترك فيما بينها. وسأواصل الجهود في هذا المجال وأقدم تقريراً في نيسان/أبريل.

دور الرئاسة

هل يمكنكم توضيح الوسائل التي يمكن بها للمحكمة ككل والرئاسة على وجه الخصوص التنسيق والمساهمة في بلوغ الأهداف؟ هل يجري تعيين بعض القضاة للقيام بدورهم على أساس اللغة والمنطقة والتخصص؟

إنني أرى أن الاتصال بالبلدان عنصر أساسي من عمل المحكمة. فإذا كانت العدالة لا ينظر إليها على أنها تتم في المجتمعات الأكثر تأثراً بأنشطتنا القضائية، فإن جهودنا تفقد إذن الكثير من مغزاها. ويضطلع قسم الإعلام والوثائق بمسؤولية الاتصال. ويعمل قسم الإعلام والوثائق من خلال المكاتب الميدانية والموظفين في لاهاي للحفاظ على طريقتين للاتصال بالمجتمعات المتأثرة. وأنا على استعداد دائما للمساعدة بأية طريقة ممكنة. فعلى سبيل المثال، مؤخراً أجبت عبر الفيديو على أسئلة طرحها مشاركون في حدث للتوعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحقاً تم عرض شريط الفيديو مع أجوبتي وهي جزء من برنامج توعية ضمن سلسلة «اسأل المحكمة» في هذه المجتمعات نفسها.

وأحياناً، يتم فهم مصطلح «التوعية» في معناه الواسع كوصف لكل أشكال التفاعل التي يقوم بها مسؤولو المحكمة لإذكاء الوعي والفهم بولاية المحكمة الجنائية الدولية وأنشطتها. وبهذا المعنى، فقد كانت الرئاسة منشغلة بقوة. وسافرتُ أنا ونائبا الرئيس السيد ديارا والسيد كول إلى عدة بلدان والتقينا مع كبار المسؤولين وتحدثنا في المناسبات وقمنا بالإدلاء باستجوابات صحفية. ومع ذلك، تلقت الرئاسة العديد من الدعوات أكثر مما قد تستجيب لها. وتم تمرير بعض هذه الدعوات إلى قضاة أخرين يمكنهم بالتالي تمثيل المحكمة عندما يسمح جدولهم القضائي. ويمكن أن تملي لغة البلد أو حدث خاص من هو القاضي الذي سيطلب منه الحضور.

ما هي النتائج الرئيسية المترتبة عن السفر الذي قمتم به إلى أفريقيا في وقت سابق من هذا العام؟

سافرت في شهر حزيران/ يونيو إلى الجمهورية المتحدة لتنزانيا وجنوب أفريقيا وليسوتو وبتسوانا. وفي الجمهورية المتحدة لتنزانيا وليسوتو وبتسوانا كانت لي لقاءات مع كبار المسؤولين بمن فيهم رؤساء الدولة/الحكومة ووزراء الشؤون الخارجية ووزراء العدل و المدعين العامين. وكانت زيارتي لكل بلد موضع تقدير وحظيت باستقبال حار مع كل عبارات المجاملة.

وأتاحت هذه الاجتماعات فرص ثمينة لنعرب عن شكرنا للدول بسبب دعمها للمحكمة واستمعنا لوجهات نظرهم. كما أتاحت لي فرصة لتقديم معلومات مستكملة عن أنشطة المحكمة. وخلال الاجتماعات، أكدت على الطابع القضائي للمحكمة وعلى ضرورة حمايتها من الرياح السياسية. وكذلك شجعت محاوريَ على اعتماد تشريع تنفيذي في دولهم. وهو الأمر الذي يخلق أساساً قانونياً محلياً للتعاون مع المحكمة والمضي بمبدأ التكامل إلى الأمام من خلال خلق أساس قانوني لمحاكمة الجرائم الوحشية على المستوى المحلي. وستكون الروابط التي أقيمت خلال هذه الرحلة مفيدة للمضي قدماً وستساعد المحكمة على الحفاظ على حوار مستمر مع دول مجموعتنا الإقليمية.

ماذا تعتقدون يجب القيام به لتشجيع المزيد من الدول لتصبح دولاً أطرافاً في نظام روما الأساسي في مناطق مثل آسيا، مع وجود استثناءات رئيسية قليلة ولكن جديرة بالذكر، حيث لم

الرئيس سونغ يقدم تقرير المحكمة الجنائية الدولية الى الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٩

حقوق النشر محفوظة صورة خاصة بالامم المتحدة / ايفان شنايدر

فاحص الأصوات الوطني : مقابلة مع السيدة غلينا كابيلو دي دابوين

مستشارة في البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

هذه هي المرة الثانية التي تشاركين فيها في انتخاب القضاة كفاحصة وطنية للأصوات، فكيف تقارنين هذه الانتخابات الأخيرة بسابقتها حين انتخب ستة قضاة؟

على الرغم من انتخاب قاضيتين فقط في هذه المناسبة، فإن العملية كانت طويلة وكانت النتائج منتظرة بشغف، مثل ما حدث في الانتخابات الأخيرة في نيويورك.

هذه هي المرة الأولى التي تنظم فيها الانتخابات في لاهاي، فهل ترين أي فارق في هذه الانتخابات من حيث المضمون أو الشكل مقارنة بتلك التي عقدت في المقر الرئيسي للأمم المتحدة؟

إجمالاً لم ألحظ أية فوارق من حيث مضمون الانتخابات أو شكلها؛ فكلاهما قد نظم وفقاً للمبادئ الإرشادية السارية و لم يشكك أحد في النتائج.

انتهى الاقتراع على الوظيفة الشاغرة الممنوحة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوزيع الأصوات بين المرشحين الأربعة عن المنطقة. فهل تعتقدين أنه يمكن تجنب مثل هذا الوضع في المستقبل عن طريق تقليل عدد المرشحين المتقدمين؟

يتوقف ذلك على كيفية رؤيتك للوضع. فيمكن قطعاً القول بأن من الأفضل اختيار عدد أقل من المرشحين في الحالات التي تجرى فيها الانتخابات لاختيار قاض واحد عن المنطقة، وذلك حتى لا يشكك أحد في تكامل المنطقة. ولحسن الحظ، لم يحدث ذلك، وفي جميع الأحوال، عندما يتضح بشكل كاف من هو الشخص الذي من المرجح أن يفوز فإن الموازين تميل في جانبه. غير أنه في الوقت ذاته، أعتقد أن تلك هي رؤية المنطقة للأمر، فعدد المرشحين يعكس التزام الدول الأطراف في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالمحكمة الجنائية الدولية وبنظام روما الأساسي اهتمامها بتمثيل المنطقة، وأرى أن هذا الوضع مرض.

ما رأيك في أن تكون غالبية القضاة من النساء؟

دون أن أتخذ موقفاً مناصراً للمرأة في هذا الشأن، فأنا سعيدة بأن تبدأ النساء في تقلد مثل هذه المناصب العليا والمهمة. وأتمنى أن يحالفهن النجاح الوافر في الاضطلاع بواجباتهن. وفي بعض البلدان تدخل المساواة الجنسانية في سياسة الدولة؛ وفي العديد من البلدان تتقلد النساء مناصب حكومية، بما في ذلك رئاسة الجمهورية.

هل الموفدات اللاتي يتابعن قضايا المحكمة من الأمم المتحدة حساسات بشكل خاص للقضايا الجنسانية؟

في الواقع، أنا لا أعتقد أن الموفدات يولين اهتماماً أكثر للقضايا الجنسانية، لكن يمكنني أن أؤكد لك أن كل واحدة من الموفدات اللاتي يتابعن المحكمة الجنائية الدولية من الأمم المتحدة تقوم بذلك باعتزاز وتصميم، لأننا ندرك ونفهم أهمية المحكمة للسلام والعدل الدوليين.

عموماً ما هي درجة تعقيد المشاركة في الاجتماعات واللقاءات الموازية في دورات الجمعية التي تعقد في لاهاي، بالمقارنة بالدورات التي تعقد في نيويورك؟

لم تكن الدورة في لاهاي معقدة، لكنها كانت متعبة. وتقع الاختلافات بين الدورتين دون شك في عدد الاجتماعات واللقاءات الموازية مما يجعل دورة لاهاي مجزية بشكل أكبر. وأتمنى أن نتمتع جميعاً بالدينامية ذاتها في العام القادم في الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف التي ستعقد في نيويورك.

في لاهاي، تمارس الجمعية أعمالها يوم السبت، فهل كان بوسعك زيارة المدينة وهولندا؟

نعم، استطعت الذهاب إلى أمستردام يوم الأحد، وزرت متحف فان غوخ واستمتعت بمعرض هذا الرسام العظيم. وفوجئت مفاجئة سارة بسبب تنظيم معرض لأعمال الرسام البلجيكي ألفريد ستيفنس وهو من الرسامين المفضلين لي. واستطعت كذلك القيام برحلة في مركب في القنوات التي ليست مليئة بالمناظر الساحرة فحسب بل ويفوح منها عبق التاريخ.

هل لديك أية قصة ترغبين في الحديث عنها؟

لو دامت الجمعية بضعة أيام أخرى لاستطعت المشاركة في أية مسابقة لتخطي الحواجز، فوفدي كان يجلس في وسط الصف وللخروج من القاعة دون إزعاج الوفود الأخرى كان يجب القفز من فوق المقاعد. وفي البداية كان الرجال فقط يقومون بذلك، لكن انتهى الأمر بقيام النساء بذلك أيضاً.

فاحصو الأصوات الوطنيون

يجري انتخاب القضاة عن طريق الاقتراع السري، تحت مسؤولية رئيس الجمعية وبمساعدة خمسة من فاحصي الأصوات الوطنيين (انظر النشرة الإخبارية لجمعية الدول الأطراف رقم ١).

من اليسار :
السيد دراغانكو أبوستولوفسكي
(جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)
السيدة غلينا كابيلو دي دابوين
(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
السيد هيرمان بنيامين فان هيردن (جنوب أفريقيا)
السيد فابيو روسي (هولندا)
السيد أكرم حراحشه (الأردن)،
فاحصو الأصوات الوطنيون، والسيدة غابرييلا فيليبوفيتش، فاحصة الأصوات التابعة للأمانة.

التحضير للدورة العاشرة للجمعية

انتخاب ستة قضاة

ستنتخب الجمعية في دورتها العاشرة المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية. ويجوز لأي دولة طرف ترشيح أي مرشح. وتمتد فترة تلقي الترشيحات من ١٣ حزيران/يونيو إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على أن تبلغ الدول الأعضاء أمانة جمعية الدول الأطراف بهذه الترشيحات عن طريق القنوات الدبلوماسية.

ويبلغ العدد الإجمالي للقضاة في المحكمة الجنائية الدولية ١٨ قاضياً؛ وينتخب هؤلاء القضاة لفترة من تسعة أعوام بدورة انتخابية تمتد لثلاثة أعوام. ويخضع انتخاب الهيئة القضائية في المحكمة الجنائية الدولية لشروط الحد الأدنى للتصويت ضماناً لأن يمثل تشكيل القضاة مجالات الاختصاص والخبرة في القانون وأن يمثل الأقاليم والجنسين، وذلك على نحو مناسب.

شروط الحد الأدنى للتصويت المنطبقة على الانتخابات في الدورة العاشرة

القائمتان

القائمة ألف*: ٣ القائمة باء*: صفر

(يمكن أن تخصص المقاعد الثلاثة المتبقية لمرشحي القائمة ألف أو القائمة باء)

http://tinyurl.com/ICCASP10-ele

التوزيع الإقليمي

دول أفريقيا: صفر

دول آسيا: صفر

دول أوروبا الشرقية: ١

دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: ٢

دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: صفر

(يمكن أن تخصص المقاعد الثلاثة المتبقية إلى أية مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس)

التوزيع بحسب نوع الجنس

الذكور: ٢ الإناث: صفر

(يمكن أن تخصص المقاعد الأربعة المتبقية إلى مرشحين من الذكور أو الإناث)

* قضاة القائمة ألف الذين تتوفر لديهم كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقضاة أو مدعين عامين أو محامين، أو بصفة مماثلة أخرى، في مجال الدعاوى الجنائية.

* قضاة القائمة باء الذين تتوفر لديهم كفاءة ثابتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وخبرة مهنية واسعة في مجال عمل قانوني ذي صلة بالعمل القضائي للمحكمة.